سياسة الجزائر في ميدان الكتاب : 1962 – 1980
دراسة ميدانية لتوجهات الكتاب ، الكاتب ، القارئ(*)

تقديم : عبد العالي رزاقي

تزداد أهمية الكتاب لدى الأفراد أو الشعوب والأمم كلما ازداد الاهتمام بالوسائل التكنولوجية ، ويزداد الاقبال عليه بانتشار وتطور وسائل الاتصال الأخرى ...

والكتاب كأهم عنصر في الخزين التراثي ، لأي شعب من الشعوب ، ولأية أمة من الأمم ، يمكننا من قياس نمو الشعوب وتطور الأمم .

وهذا ما حث عليه النبي ﷺ في حديثه الشريف بقوله : «العلم صيد والكتابة قيد ، قيدوا ، رحمكم الله تعالى ، علومكم بالكتابة» .

ويأتي اهتمام اليونسكو بالكتاب ، ووضع «ميثاق دولي» له ، واعتبار سنة 1972 سنة دولية له ، واتخاذ الطبقة الأولى لـ «النشرة الاخبارية للسنة الدولية للكتاب» شعار (شيشرون) : «الغرفة الخالية من الكتب جسم بلا روح» ، كمؤشر للدور الذي يقوم به الكتاب في مجال التنمية بمفهومها الشامل .

وفي مجتمع مثل مجتمعنا الجزائري ، خرج من استعمار استيطاني داك قرناً ومصفاً ، عاش الشعب خلاله ويلات الاستيلاب الثقافي ، ومحاولة القضاء على الشخصية الجزائرية ، ولعل هذا ما دفع بالثورة الجزائرية الى العناية بالكتاب .

ان مواصلة عناية الناس بالكتاب ، بعد الاستقلال ، باعتباره مصدر فتواهم ، وموضع ثقتهم ومنبت أساطيرهم وخرافاتهم ، يعدّ تمسكاً بالمباديء والقيم التي يحملها ، وتقديسهم اياه ينبع من استمرارية دوره في حياتهم اليومية ، وتمسكهم به بعد تمسكاً بالمبادئ والقيم التي يحملها .

ومن هنا ، قرر الباحث القيام بدراسة ميدانية لتوجهات الكتاب والكاتب والقارئ بهدف الكشف عن سياسة الجزائر في ميدان الكتاب .

وحدد البحث في الفترة الممتدة ما بين (1962 – 1880) ، وثمانية عشر عاماً كافية للوصول الى معرفة مضمون سياسة الجزائر في هذا المجال .

باعتبار أن سنة 1962 ، هي سنة استرجاع الجزائر للاستقلال ، وظهور الدولة المستقلة ، ذات السيادة الكاملة ، التي تتخذ قراراتها بنفسها ، وتطرح تصوراتها لمستقبل البلاد .

أما الانتهاء عند سنة (1980) فذلك راجع الى أن هذه السنة ، بالذات من أهم السنوات في تاريخ الجزائر المستقلة ، على الصعيد الثقافي والسياسي ، ذلك أنها عرفت انعطافاً كبيراً في هذا المجال ، وتميزت ببروز منعطفات سياسية واقتصادية واجتماعية عكست رؤى جديدة للثقافة في الجزائر ، شكلت في مجموعها ، حدثاً هاماً في مجال الكتاب والكاتب والقارئ يستدعي دراسة منفصلة .

باعتبار أن القرارات التي اتخذت خلالها والقوانين التي سنت في هذه السنة ، عبرت عن واقع اجتماعي وثقافي وسياسي يختلف جذرياً ، عن الواقع الذي هو محل الفحص ، بشتى جوانبه ..

فقد فصل لأول مرة بين «الثقافة والاعلام» ، بعد 18 سنة من الاستقلال ، وظهرت «كتابة الدولة للثقافة والفنون الشعبية» التي تحولت فيما بعد الى وزارة للثقافة .

وفي عام 1980 ، قامت الدولة بين بسن قانون خاص بـ «سياسة دعم الكتاب والكاتب» ، وبالتالي استفاد القارئ من ذلك .

وطرحت بعد ذلك مشروع «ملف السياسة الثقافية» لمناقشته على نطاق شعبي واسع والمصادقة عليه ، ضمن هذا السياق ، ليس من السهل ادماج فترة ما بعد (1980) ، مع الفترة التي سبقتها ، إذ أن لكل فترة سماتٍ وملامحَ ومميزاتٍ وخصائصَ تختلف عن الأخرى .

والمشكلة الأولى التي واجهت الباحث ، أثناء لجوئه الى البحث الميداني ، هي نقص الاحساس بأهمية البحوث العلمية ، لدى مجتمعات البحث ، ومرجعه هو غياب تقاليد البحوث الميدانية في المؤسسات التي لها علاقة بالجمهور الواسع ، مما يجعل الثقة محدودة والنظرة ضيقة .

لمس الباحث ذلك ، أثناء قيامه باجراء الاستبيان سواء الموجه للكتّاب أو القراء ،

فالكتاب والقراء ينظرون الى البحث بشيء من الحيطة والحذر ، وكأن المعلومات أو الآراء التي سيدلون بها قد تستخدم ضدهم .

والمشكلة الثانية التي واجهت الباحث هي تعدد مصادر الكتاب في الجزائر من حزب ووزارات ومؤسسات قطاع عام أو خاص ، دون وجود معلومات لدى هذه المصادر أو الجهات ، تساعد على الوصول الى المعلومات .

وهذا النقص الفادح في المعلومات المتعلقة بالكتاب ، حتى لدى المؤسسات المعنية بالأمر أدى بالباحث الى اعتماد كتاب «النشر في الجزائر 1962 – 1980» ، كمصدر اساسي في توحيد الأرقام باعتباره صادراً عن جهة موثوق بها وهي «المكتبة الوطنية» .

والمشكلة الثالثة هي غياب مفهوم للكتاب في الجزائر ، باستثناء المفهوم الوحيد الذي ورد في «اللائحة الداخلية لاتحاد الكتّاب الجزائريين» بالرغم من تعدد الآراء المطروحة حول أهمية الكتاب ودوره في التنمية الوطنية ، والصادرة عن مختلف المؤسسات الوطنية التي لها علاقة بالكتاب .

والمشكلة الرابعة التي واجهت الباحث هي صعوبة الوصول الى الكتاب المطبوع في الجزائر وخاصة في الفترة (1962 – 1970) ، في مختلف دور النشر الوطنية لنفاذ معظمها ، وتقدم تؤفر أعداد منها ، في طبعاتها الأولى بـ «المكتبة الوطنية» ومكتبات المطالعة بالعاصمة ، سواء الجامعية أو على مستوى البلديات ، مما اضطر الباحث الى الاتصال بمؤلفيها أو دور النشر التي أصدرتها حتى يتمكن من معاينتها .

ان نقص الكتاب الجزائري في كل من «المكتبة الوطنية» و«الكتبة الجامعية» وشبه انعدامه في «المكتبة المركزية التابعة للأمانة العامة للحكومة» ومكتبات المعاهد والبلديات والولاية ، ومكتبة المجلس الشعبي لمدينة الجزائر ومكتبات ودور الثقافة ومراكزها ، بكشف عن مدى الصعوبة التي تواجه الباحث في ميدان الكتاب الوطني .

والمشكلة الخامسة التي واجهة الباحث هي «بيروقراطية موظفي المؤسسات المعنية بالكتاب والثقافة» .

بحيث خُيِّلَ للباحث ، وهو يطرق الأبواب على هذه المؤسسات ، أن المعلومات التي يريد الحصول عليها هي سر من أسرار الدولة ، الى جانب عدم استقرار الهيكل

الاداري لهذه المؤسسات ، بحيث أن التغييرات التي أدخلت على بعض الهياكل الثقافية أدت الى اختفاء الكثير من المعلومات .

وتبدو هذه الصعوبة أكثر عندما تبحث عن معلومات حول شركة «آشات» أو فترة (1962 – 1966) أي قبل ظهور الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، بالرغم من أن هذه الأخيرة قامت على أنقاض الأولى وحافظت على هياكلها وأساليب تعاملها مع الزبائن .

والمشكلة السادسة هي النقص الكبير في المراجع والاحصائيات المتعلقة بالكتاب رغم تعدد مصادره ، كما سبقت الاشارة الى ذلك .

وبالرغم من أن «المكتبة الوطنية» تصدر مجلة «البيبلوغرافيا الجزائرية» التي تُعْنَى بنشر المعلومات المتعلقة بالكتب المودعة لديها ، و«الشركة الوطنية للنشر والتوزيع» ، تطبع مجلة (الكتاب) ، غير المنتظمة ، وتصدر فهرساً سنوياً بانتاجها ، فان الكثير من الجهات الأخرى ، المهتمة بالكتاب ، لا تقدم أية معلومات عنه ، ولا تتوفر لديها حتى الكتب المنشورة عندها ، وحتى المنظمات الدولية التي اتصل بها الباحث مثل منظمة «اليونسكو» التي تصدر سنوياً دليلاً إحصائياً للكتب التي تظهر في شتى أقطار العالم ، لا يحتوى «هذا الدليل» على معلومات عن الكتاب المنشور في الجزائر .

ويبين الاختلاف بين عدد العناوين الواردة في كتاب «النشر في الجزائر 1962 – 1980» وعدد عناوين الكتب المعلنة عنها مختلف الجهات المعنية بالأمر . أن كثيراً من هذه الجهات مع الأسف الشديد ، لا تعطي أهمية لـ «الايداع القانوني» مما جعل منشوراتها غير موثقة في «المكتبة الوطنية» أو احصائياتها غير مؤكدة من طرف هذه الأخيرة .

وتأتي أهمية البحث من كونه يطرح مشكلة «الكتاب والكاتب والقارئ» في فترة نظامين سياسين مختلفتين ، من منظور اعلامي ، بهدف الكشف عن خصوصيات الكتاب الجزائري ، انطلاقاً من دراسة عناصره الفنية والمادية ، ومعرفة سياسة الجزائر وتطلعات الكتاب وطموحات القراء .

وبالرغم من كثرة عناوين الكتب التي أرخت لظهور الكتاب ، أو تعرضت لتطوره صناعةً وإنتاجاً ، أو تناولت زاوية معينة منه ، فإن هناك نقصاً كبيراً في

البحوث العلمية التي اتخذت من الكتاب - كظاهرة حضارية إعلامية - ميداناً للمغامرة العلمية .

وفي الجزائر ، تكاد الكتابة عن «الكتاب» أن تكون مفقودة ، باستثناء بعض الدراسات التي تعد على أصابع اليد الواحدة ، والتي عالجت بعض الجوانب منه .

وقبل أن نستعرض أهم الدراسات والبحوث التي تصب في مجرى موضوع بحثنا ، يجدر بنا التنويه ببعض البحوث والدراسات التي استفدنا منها ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والتي لا تمس إلا جانباً من موضوعنا ، ومن بين أهم هذه الدراسات والبحوث نخص بالذكر :

1 - إنتاج الكتاب والقراءة في الوطن العربي ،

2 - القدرة على القراءة ،

3 - الكتاب في العالم .

أما أهم الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا فتخص بالذكر (الكتاب في الجزائر) ، الذي خلص فيه الباحث الى أن مشكلة الكتاب في الجزائر لم تنشأ بعد استرجاع السيادة الوطنية وانما هي امتداد لأربعة قرون من الهيمنة الأجنبية انطلاقاً من الهيمنة التركية وانتهاء بالتدخل الفرنسي الذي قلص كل ما له علاقة بالثقافة الجزائرية .

وتحدد مشكلة البحث في أن الكتاب والكاتب والقارئ تشكل ثلاثة مستويات إعلامية تتمحور حولها سياسة الجزائر في الميدان الثقافي .

وبالرغم من الجهود المتناثرة التي تناولت الكاتب والكتاب والقارئ ، كلا على حدة ، فإن معالجة الكاتب كمرسل ، والكتاب كرسالة ، والقارئ كمستقبل ما تزال غير متبلورة في الدراسات العلمية ، باعتبار أن هذه المحاور الثلاثة معقدة ، تتداخل وتترابط العلاقات والغايات بين أطرافها .

والكتاب الذي نسعى الى فحصه هو ذلك الكتاب الذي هو في متناول جميع القراء ، بمعنى الكتاب الذي يباع في السوق الوطنية ، ويحمل اسم مؤلفه ، ولا يقل عن (49) صفحة حسب تعريف اليونيسكو ، أمّا الكاتب الذي اختير للبحث فهو كل كؤلف جزائري تتوفر فيه صفة «الكاتب» سواء بطبعه كتاباً أو له مشاركة فعالة في الكتابة ، اعترف له بها اتحاد الكتاب الجزائريين .

في حين أن القارئ الذي هو المتلقي للرسالة الإعلامية التي يرسلها الكاتب ، عبر الكتاب ، يشكل المحور الثالث في عملية الإتصال ، واستهلاكه للكتاب يجعل من الصعب عزاه عن الكتاب والكاتب .

ومن الدراسات السابقة تبين أن الكتاب في الجزائر لم يحظ بالمعالجة المعمقة ولم يرق الى المكانة التي يحتلها في مسيرة الثقافة الوطنية ، بعد استرجاع الإستقلال .

ومن ثمة ، فان الكشف عن سياسة الجزائر في ميدان الكتاب لا يتأتى إلا بدراسة المنتج (الكاتب) والإنتاج (الكتاب) والمستهلك (القارئ) على أساس أن هذه الأطراف الثلاثة شكلت في مختلف مراحلها ، مجالاتٍ لظهورِ سياسة الدولة على المستوى الثقافي .

وباعتبار أن الجزائر قد دخلت منذ 1962 ، في عملية إنتاج الإنسان الجديد ، فإنه لابد من وجود ملامح ثقافية لهذا الإنسان الجديد ، تقولبت حسب مراحل معينة ، ومن البديهي أن كل دولة تسترجع سيادتها الوطنية تعلن عن ثقافة تحقق لها أهدافها المنشودة .

ويهدف هذا البحث الى معرفة طبيعية العلاقة التي تربط بين الكاتب والكتاب والقارئ ومدى انعكاس سياسة الدولة الجزائرية في هذا المجال ، انطلاقاً من كون أن هذه الأطراف الثلاثة تكون احدى عمليات الاتصال .

ويسعى الى الكشف عن خصوصيات الكتاب الجزائري بتحليل عناصر التشكيلات اللغوية والصوتية للكتاب ، والخصائص التيبوغرافية .

ويأمل في الوصول الى معرفة آراء الكاتب والقارئ في السياسة المنتهجة في مجال الكتاب ، والاحتياجات الفنية والفكرية لكل واحد منها .

أما الفروض التي وضعناها فهي تنطلق من أن الكتاب - الذي هو الرسالة الإعلامية - يعتبر أرقى منتوج حضاري عرفته الجزائر ، ولاسيا بعد خروج المستعمر الفرنسي ، واسترداد الشخصية الوطنية ، وأن الكاتب - الذي هو صاحب الرسالة - يحظى بمكانة مرموقة في الذهنية الشعبية للمجتمع الجزائري ، وان القرّاء هم فئة لا تقل أهمية عن الكاتب أو الكتاب ، وبالتالي فإنه :

أولاً : لا يوجد مفهوم جزائري موحد للكتاب ، بل هناك مفاهيم متعددة تكونت نتيجة الحاجة الى ذلك ، ولا يحظى الكتاب في النصوص الرسمية والوثائق بتحديد معين .

ثانياً : أن مجتمعنا يسترد شخصيته في مجال الكتاب قد يتخذ اجراءات وتدابير ومبادرات تكون - في مجموعها - سياسة للكتاب تتجسد في النشر والتوزيع والاستيراد والتصدير .

ثالثاً : إن تطور المجتمع الجزائري نحو الاستقلالية الثقافية ، وتعميم استعمال اللغة العربية بتعريب التعليم ، قد ساعد على الاهتمام بنشر الكتاب باللغة العربية والزيادة في الاستيراد ، وفي الوقت نفسه ، قلّص من انتشاره باللغة الأجنبية .

رابعاً : ان التحولات التي شهدتها الجزائر ، خلال 18 سنة ، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، انعكست سماتها في عناوين الكتب المؤلفة من طرف الكتاب الجزائريين ، وعبرت عن التوجهات العامة للكاتب الجزائري ، كما أن التشكل الصوتي لخارج الحروف الثلاثة الأولى منها عكس الخصوصيات الإعلامية للكتاب الجزائري .

خامساً : فئة الكتّاب الذين لم يطبعوا بعد ، وفئة القراء الذكور أكثر اقتناعاً بالكتاب الوطني مضموناً وشكلاً ، من فئة القراء من الإناث .

سادساً : هناك فوضى في توزيع العناصر التيبوغرافية في الكتاب المحلي باللغة الوطنية ، نجمت عن تعدد مصادر النشر ، سواء في الداخل أو في الخارج ، وغياب مفهوم «العناصر المادية للكتاب» .

والكتاب الذي نسعى الى دراسته يدخل ضمن «المصنف أو المؤلف» الذي عرفه المشرع الجزائري في المادة الأولى من الأمر 73 - 14 «بأنه كل إنتاج فكري ... يخول لصاحبه حقاً يسمى حق المؤلف» .

وباعتبار أن هذا التعريف عام ويشمل كل المصنفات ، فانه من الصعب وصفه كقاعدة لدراسة الكتاب الجزائري .

وباعتبار أن التعريف الذي تقدمه المادة (26) من اللائحة الداخلية لاتحاد الكتاب الجزائريين وهو «ألا يقل عن 70 صفحة وفي موضوع واحد ، وليس بالاشتراك ، ويجوز أن يكون من منشورات دور نشر وطنية وأجنبية» ، مهني ، ويتناقض مع المادة التاسعة من التشريع الجزائري الذي «يعتبر حق المؤلف على الإنتاج التعاوني ملكاً مشتركاً بين منتجيه ، فإن أفضل تعريف ارتأينا أن نتبناه هو ذلك التعريف الذي تبنته «اليونيسكو» : «نشرة غير دورية تشمل 49 صفحة على الأقل ما عدا صفحات الغلاف» ، على أساس أن هذا التعريف هو الأقرب الى

التعريف المطبعي للكتاب ، الوارد في معجم «تكنولوجيا الطباعة» ، الذي يرى أن الكتاب هو «مصنف أو عمل أو إنتاج ذهني انتقل الى الورق ، كتبه مؤلف واحد أو أكثر ، تناول موضوعاً واحداً أو عدة موضوعات ، مخطوط أو مطبوع ، يتكون عادة من أوراق مطبوعة من كلا الوجهين» .

وبناءً على تعريف اليونيسكو ، استبعدنا (373) عنواناً صدرت في الجزائر خلال فترة (1962 – 1980) ولم تتجاوز صفحاتها 49 صفحة .

استخدم الباحث منهج «البحث الوصفي» باعتباره الأكثر اهتماماً «بالوصف الموضوعي المنظم والكمي الظاهر للاتصال» .

واستخدم التحليل باعتباره «عملية ملازمة للفكر الإنساني ، تستهدف الأشياء والظواهير بوضوح من خلال عزل مناصرها ، بعضها من بعض ، ومعرفة خصائص أو سمات هذه العناصر ، وطبيعة العلاقة التي تقوم بينها» .

تتألف مجتمعات البحث التي وقع عليها الفحص في هذه الدراسة من «الكتاب ، الكاتب ، والقارئ» .

أ – الكتاب :

لجأ الباحث في هذا المضار الى تحليل كمي للعناوين وفق الأصناف المعرفية ، وتحليل دلاليلعنوان كل كتاب على حدة ، وعملية جرد كمي ووصفي لمكونات الكتاب المادية ، .

وفي المجال المعرفي لمضامين الكتب التي أدرجت في البحث ، انطلق الباحث من مقولة «ريتشاردسون» : «أن تصنيف الكتب يقوم أساساً على تصنيف المعرفة» ، وقسم المعارف الإنسانية ، أثناء عملية جرد واحصاء الكتب المنشورة في الجزائر خلال (1962 – 1980) ، اعتماداً على التقسيم العشري لـ «ديوي»Dewey ، مع ادخال بعض المعارف حسب ما يقتضي محتوى الكتاب المصادر في الجزائر ، وصنفت الكتاب كالتالي :

1 – **الكتب الرسمية والوثائق :** وتندرج ضمنها الكتب التي هي عبارة عن تصنيف أو أعداد ، أو تلك التي لا تحمل اسم مؤلفها ، وانما تحمل اسم المؤسسة التي نشرتها ، وهي في العالب ، خطب ، تصريحات ، نصوص رسمية ، ملفات ووثائق المناسبات .

2 – **الكتب المدرسية والجامعية :** وتشمل الكتب المبرمجة ضمن المنظومة التربوية في مختلف مستويات التعليم .

3 – **التاريخ ، السير ، التراث :** وتشمل كل ما له صلة بالتاريخ والتراث والجغرافيا والسير ، وتمثل الصنف العاشر من تصنيف «ديوي» .

4 – **الآداب والفنون :** وتشمل القسمين الثامن والعاشر من تصنيف «ديوي» ، وهي كل ما يتعلق بالآداب والفن من شعر وقصة ومسرح وسينما وتصوير وطباعة ورسم ورياضة وتسلية ...إلخ .

وقد لجأ الباحث الى تقسيمها الى قسمين أساسيين :

أ – **الإبداع :** ويقصد به «الخلق الفني ، وتتميز اللفظة في هذا السياق بتجردهما عن كل شحنة معيارية ، وهي بذلك خالية من الصبغة المدحية التي تكتنفها في سياقات أخرى «وقد أدرجت فيها : القصص ، الروايات ، الشعر ، المسرح .

الأدبيات : ويقصد بها كل ما له صلة بالثقافة والفنون ، وهي التي تتعرض للابداع ، أو تتمحور حوله ، ولا تندرج ضمن الأنواع الأدبية ، لأنها كما يرى على جواد الطاهر «لم تكن في القديم كذلك» .

5 – **السياسة والتنظيم :** وتشمل كل ما له صلة بهذين الميدانيين .

6 – **القانون والعلاقات :** وتشمل كل ما له صلة بالقانون والعلاقات .

7 – **الاقتصاد والتجارة :** وتشمل كل ما يتعلق بالاقتصاد والتجارة .

8 – **العلوم الاجتماعية :** وتشمل العلوم التالية : (علم النفس ، علم الاجتماع ، علم الفلسفة ، علم الإعلام والاتصال ، علم التربية ، علم الأخلاق) .

9 – **العلوم الدقيقة أو البحتة أو التطبيقية :** وتشمل القسمين السادس والسابع في تصنيف «ديوي» .

10 – **العلوم الدينية :** وتشمل كل ما يتعلق بالديانات وطرق العبادة ، وهي القسم الثالث من أقسام «ديوي» .

وفي مجال التحليل الدلالي للعناوين ، اعتمد اباحث «وحدة اللغة» التي تشمل «الكلمة ، والجملة ، والفقرة» . وهذه الوحدات تمثل عناصر البناء اللغوي باعتبار أن «المحتوى في علوم الاتصال هو كل ما يقوله الفرد أو يكتبه ليحقق من خلاله أهدافاً اتصالية مع الآخرين (...) وهو عبارة عن رموز لغوية يتم تنظيمها بطريقة معينة

ترتبط بشخصية الفرد» . واستخدم الباحث التحليل الدلالي للعناوين انطلاقاً من «الحرف» كوحدة قياس صوتية مروراً باللفظ أو الكلمة ، وانتهاء بالجملة .

وتأتي الدراسة الدلالية للعناوين ، للكشف عن علاقة الكتاب بتوجهات الكاتب . واستبعد الباحث ، أثناء عملية الجرد الوصفي للكتاب ، الأصناف المعرفية التالية : (الوثائق ، والكتب الرسمية ، المدرسية والجامعية ، العلوم الدقيقة أو الحية ، وكتب الأطفال) ، على أساس أن هذه الأصناف تتبع أنماطاً فنية معينة ثابتة في معظم الأحيان ، يراعي فيها العامل البيداغوجي ، وادراجها في مجتمع البحث قد يؤثر على التوجه العام للكتاب المنشور في الجزائر ، وبالتالي قد يرجح كفة جانب مادي على آخر .

ب - الكاتب :

أقدم الباحث على اختيار مجتمع البحث من المؤلفين والأدباء والكتّاب الجزائريين ، وجعل من اتحاد الكتاب الجزائريين وحدتها ، باعتبار أن الأغلبية الساحقة منهم منخرطون فيه .

ووزع الاستمارات على (213) كاتباً ، وهو الرقم الرسمي لعدد الكتاب الجزائريين الواردة أسماؤهم في سجل الاتحاد لعام 1983 ، وحاول تغطية هذا الرقم بالاتصال بهؤلاء الكتّاب باحدى الطرق الآتية :

1 - **الاتصال الشخصي المباشر :** بالمشاركة في المهرجانات الوطنية ، وأماكن تجمعات الكتّاب ، وقد شكلت الاستمارات التي وزعت بهذه الطريقة الاغلبية .

2 - **الإتصال بالبريد :** وهو ارسال الاستمارات الى الكتّاب بواسطة البريد الى بيته أو الى مكان عمله ، وتبين من الردود أن سلبياته أكثر من ايجابياته ، لأنه لا يتيح فهم السؤال ويجعل الكاتب يتردد أو يشارك غيره في الاجابة .

3 - **ارسال الاستمارات بواسطة الأصدقاء :** وهو السلوب يقترب ، الى حد ما من الاتصال بالبريد .

وفي صياغة الباحث للأسئلة قسمها الى قسمين :

1 - طرح أسئلة تتعلق بحالة الكاتب والكتاب ، وأطلق عليها تعبير «أسئلة الحالات» .

2 – طرح أسئلة تتعلق بالآراء والمواقف ، وأطلق عليها تعبير «أسئلة التوجيهات» ، ولجأ الى الأسئلة المغلقة ، محاولاً اجتناب الأسئلة المفتوحة . وان لم يضع لها حداً نهائياً .

وكانت نتيجة الاستبيان استجابة (115) كاتباً من أفراد العينة المختارة ، أي بنسبة 54٪ وهي نتيجة تدعو الى التفاؤل ، ذلك أن قائمة الكتّاب الرسمية مزيج من السماء كتّاب تتوفر فيهم الشروط التي حددها القانون الأساسي للكتّاب الجزائريين ، لمفهوم الكاتب ، وآخرين لا تتوفر فيهم تلك الشروط .

وفي تحليل هذهد الاستارة لجأ الباحث الى «عامل الطباعة» كمتغير لقياس التوجهات العامة للكتاب .

جـ – القـاريء :

اذا كان الرأي العام كما يعرفه «دوب»Doob ، يتألف من «مواقف الناس والمجتمعات في فئات حول موضوع مركزي» فان أفضل السبل لسبر توجهات القراء هو اللجوء الى الاستارة كوسيلة للوصول الى الرأي العام الداخلي ، أو الكامن ، والابتعاد عن الرأي العام الخارجي لأنه – في الغالب – يخضع للظروف المحيطة به .

وقد اختار الباحث ستة معاهد وهي : اللغة والأدب العربي – العلوم السياسية والإعلامية – العلوم الإدارية – العلوم الاقتصادية – اللغات الاجنبية – والعلوم الاجتماعية .

ووزع الباحث (400) استارة على مجموع المسجلين في السنو الأولى ، السداسي الأول ، من شهري (أفريل – ماي 1983) ، ويقدرون بـ (4318) مسجلاً حسب احصائيات الجامعة للعام نفسه ، تبلغ نسبة الذكور منهم 53٪ ، ونسبة الإناث 47٪ ، وبالتالي لجأ الباحث الى الجنس كمتغير أساسي .

وحظي معهدا (العلوم الاجتماعية ، والحقوق والعلوم الإدارية) بأكثر نسبة وهي على التوالي : 30٪ و31٪ ثم يليها معهد اللغات الأجنبية بنسبة 16٪ ، وبعده معهد اللغة والأدب العربي بنسبة 10٪ ، وأخيراً معهدا العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية والإعلامية ، وهما على التوالي 7٪ و6٪ .

وحتى يتفادى الباحث الأخطاء الناجمة عن توزيع الاستارات ، لجأ الى دراسة

أعداد المسجلين في كل فرع ، داخل كل معهد وتبين أن معهد العلوم الاجتماعية يضم أربعة فروع ومعهد اللغات الأجنبية يضم ستة فروع .

واستعمل الباحث الأسئلة المغلقة والأسئلة المفتوحة :

ورغم أن هذه الأخيرة لا تتوخى اجابات محددة ، ويصعب استغلالها من بعد بالوسائل الكية ، فإنها تمكن من التعمق في البحث ، بينما الأسئلة المغلقة سهلة الاستعمال بالطرق الكمية ولكن عيبها أنها تبسط أفكار القارئ وتسطح معلوماته .

وحتى يتفادى الباحث بعض هذه الأخطاء لجأ الى استعمال الطريقتين معاً ، الى جانب الأسئلة المتعددة الاجابات ، بالرغم من أنها توجه الشخص المبحوث وتؤثر فيه ، وقام الباحث بتقديم الاستمارات بطريقتين :

1 – الطريقة المباشرة أي أن كل شخص يتسلم استمارته ويملأها بنفسه ، وعيب هذه الطريقة أن الشخص الذي يتسلم الاستمارة يطلع عليها بأكملها ، بالتالي ، فقد يأتي بالعدوى في الاجابة عن بعض الأسئلة مما قد لا تكون معبرة عن واقع المستجول .

ومع ذلك فقد استخدم الباحث الطريقة الأولى في المعاهد التي حظيت بأكبر نسبة من الاستمارات ، واستخدم الطريقة الثانية في المعاهد التي لم تحظ بنسبة مرتفعة من الاستمارات .

ولما كانت «العينة العشوائية هي التي تختار الصدفة ، والتي تعطي لجميع وحدات مجتمع البحث فرصة متساوية للاختيارات في العينة» فقد استخدم الباحث احدى طرقها وهي طريقة «العد العشوائي» وطبقت هذه الطريقة بواسطة توزيع الاستمارة على النحو التالي : (3 ، 13 ، 23 ، 33 إلخ) .

يتألف البحث من ستة فصول وملحق يحتوي على نصّ استمارتي الكتاب والقراء والجداول المتعلقو بها ، بالاضافة الى عناوين الكتب المدرجة في التحليل الدلالي ، وجداول الجرد التيبوغرافي للكتاب الجزائري .

تعرض الباحث في الفصل الأول الى الحيثيات المنهجية والنظرية ، انطلاقاً من تاريخ صنوعة الكتاب في العالم وانتقال ذلك الى الوطن العربي مروراً بدخول الطباعة الى المجتمعات العربية عبر الغزو الاستعماري ، سواء لمصر عام 1798 ، أو للجزائر عام 1830 ، وانتهاء بالمفاهيم المتعلقة بالكتاب على الأصعدة التالية :

اللغوية ، ومنظمة اليونيسكو ، والإعلامية ، ومواثيق ونصوص جبهة التحرير الوطني ، واتحاد الكتاب الجزائريين ، والقراء الجزائريين .

وتناول الباحث في الفصل الثاني وضعية الكتاب في الجزائر ، تطور صناعة الكتاب في الجزائر ، سياسة الاستيراد والتصدير ، أساليب التوزيع وطرق وضع التسعيرة .

وتوقف الباحث في الفصل الثاني ، عند التوجهات المعرفية للكتاب الجزائري ، من خلال تحليل كمي للأصناف المعرفية للكتاب الوطني باللغتين العربية والفرنسية ، وتحليل دلالي لعناوين الكتب المدرجة في التحليل ، مع التركيز على التشكيل الصوتي للأصناف المعرفية للكتاب الوطني باللغة العربية .

أما في الفصل الرابع ، فقد اقتصر البحث على تحليل استمارتي الكتّاب والقرّاء . في حين أن الفصل الخامس خصص لدراسة الخصائص التيبوغرافية للكتاب المنشور في الجزائر باللغة العربية .

وتوقف الباحث في الفصل السادس ، عند النتائج التي توصل إليها وكانت كالتالي :

أولاً نتائج الفصل الأول :

تبين النصوص والمواثيق الصادرة في الجزائر منذ اندلاع الثورة المسلحة لغاية 1976 ، أن ظهور مصطلح الكتاب في «الميثاق الوطني جاء مرتبطاً بالتعليم ومحو الأمية والتعريف ، والحديث عن الكاتب والكتاب ، بشكل مباشر ، لم يظهر إلا في التقريري التمهيدي لملف السياسة الثقافية في الجزائر في غياب مفهوم لهما .

في حين أن نظرة اتحاد الكتاب الجزائريين كمؤسسة تختلف عن نظرتهم كأفراد ، فهو لدى المؤسسةوسيلة للانخراط ، ولدى الأفراد و«هواية مهنة ثانية» تحقيق لهم الارادة في التعبير والمشاركة في التوعية ويستجيب لطموحاتهم الشخصية .

أما القراء فان الكتاب لديهم يشكل «ثقافة وهواية» بينما الكتاب كضرورة يشكل نسبة منخفضة لديهم .

وتبين من البحث أن الكتاب كوسيلة إعلامية ينحصر في اتجاهين رئيسين :

أ – الاتجاه «الماكلوهاتي» الذي لا يفصل المحتوى عن الشكل ، بمعنى الوسيلة هي الرسالة في الوقت نفسه .

ب – الاتجاه التقديسي الذي يرى في الكتاب الوسيلة الإعلامية الأكثر احتراماً والأوسع قدسية سواء بين وسائل الإتصال أو جمهور الإعلام ، وترجع جذور هذا الاتجاه الى نظرة الشعوب والأمم الى الكتاب «الديني» كأهم «مكتوب» ولا سيما في المجتمعات العربية الإسلامية ويحتل الكتاب كمفهوم لغوي مكانة خاصة ، في المعاجم والقواميس العربية ، ويقابله السفر ، لكن الكتاب أكثر ارتباطاً بالكاتب والكتابة ، يعكس مفهوم المعاجم والقواميس والموسوعات الغربية لمصطلح كتاب : وترجته الى اللغات الأخرى لا ترتبط بالكاتب ولا بالكتابة ، وإنما بالمطبعة وما تنتجه .

ويورد «بوبير السكاربيت» ستة عشرة تعريفاً للكتاب ، مستثنياً كلمتي (كتب ، وسفر) اللتين يدلان على الكتاب في اللغة العربية السامية ، معتقداً أن لا علاقة لهما بمادة الكتاب .

ومع ذلك فانه لم يتبلور مفهوم موحد للكتاب سواء على صعيد الدولة الواحدة أو المجموعة الدولية لغاية 19 نوفمبر 1964 ، حيث توصلت المجموعة الدولية الى اتفاق دولي ، تبناه المؤتمر العام لـ «اليونيسكو» ، وهو الذي تبناه الباحث في بحثه .

ويستخلص الباحث مما تقدم أنه لا يوجد مفهوم جزائري موحد للكتاب ، بمعنى أن الفرضية الأولى قد تحققت .

ثانياً نتائج الفصل الثاني :

وبالرغم من كثرة المطابع التابعة للقطاع الخاص فانها لا تولي عناية بالكتاب ، وقد شجع انعدام القوانين بعض هذه المطابع على عدم احترام الكيان المادي للكتاب المطبوع عندها ، ومن أهم العراقيل التي واجهتها هي نقص الورق ، وصناعته تأخرت مما اضطر الدولة الى الاعتماد على الاستيراد .

وعلى مستوى القطاع العام تم انشاء «دار وطنية» موازية لـ «آشات» الفرنسية ، وعندما فشلت ، لجأت الدولة الى اقامة «الشركة الوطنية للنشر والتوزيع» واعادة تنظيم «المعهد التربوي الوطني» وانشاء «ديوان المطبوعات الجامعية» ولم تستطع هذه المؤسسات الثلاثة تلبية طلبات النمو المطرد في الميادين الثقافية والتعليم ومحو الأمية والتعريب .

والمقارنة بين سعر الكتاب الوطني وأسعار الكتب المستوردة باللغتين العربية والفرنسية نجد أن سعر الكتاب الجزائري أكثر ارتفاعاً من سعر الكتاب المستورد ، ومع ذلك فان وضعية شبكات توزيع الكتاب لم تتحسن ، فمن بين (704) بلدية حسب احصائية 1978 ، هناك (607) بلدية لا توجد بها مكتبة بيع الكتب .

والإنتاج باللغة العربية لا يكاد يصل معدله السنوي الى نصف الإنتاج باللغة الأجنبية ، كما أن استيراد الكتاب باللغة العربية لا يخضع لنفس المقاييس التي تستورد بها الكتب باللغة الفرنسية ، وان اللجوء الى سياسة النشر المشترك كان على حساب الإنتاج الوطني .

ولكن ، مع ارتفاع عدد سكان الجزائر عام 1980 ، الى (18,666,000) مليون نسمة ، ارتفعت رخصة الاستيراد من (22) مليون (300 ألف) دينار جزائري عام 1975 الى (65) مليون دينار جزائري ، ، بمعنى أن الدولة بدأت تصرف على المواطن الواحد (3,38د.ج) سنوياً .

وهذه النتائج تجسد الفرضية الثانية التي تقر على أن مجتمعاً يسترد شخصيته في مجال الكتاب قد يتخذ اجراءات وتدابير ومبادرات ، تكون في مجموعاتها سياسة للكتاب تتجسد في النشر والتوزيع والاستيراد والتصدير .

إلا أن الفرضية الثالثة ، القائلة بأن (تطور المجتمع الجزائري نحو الاستقلالية الثقافية وتعميم استعمال العربية ، بتعريب التعليم ، قد ساعد على الاهتمام بنشر الكتاب باللغة العربية والزيادة في استيراد ، وفي الوقت نفسه قلص من انتشاره باللغة الأجنبية) لم تتحقق .

ثالثاً نتائج الفصل الثالث :

يشكل إنتاج مختلف الأصناف المعرفية باللغة العربية ثلث الإنتاج الوطني باللغة الأجنبية ، وفي الوقت الذي يعني فيه القطاع العام بالانتاج المكتوب باللغة الفرنسية ، نجد القطاع الخاص يتجه نحو الإنتاج المكتوب باللغة العربية .

وتتجه سياسة الكتاب في مجملها نحو الاهتمام بصنف «الآداب والفنون» ، ثم «التاريخ والسير والتراث» وبعدهما يأتي الاهتمام بالعلوم الاجتماعية ثم الدين ، فبقية الأصناف المعرفية الأخرى .

وتبين للباحث من خلال التحليل الدلالي ، أن العناوين ذات اللفظين تحتل المرتبة الأولى بنسبة 29٪ ، وتأتي بعدها العناوين ذات الثلاثة ألفاظ ، وعلى صعيد التركيب فان الجملة الأسمية تتصدر العناوين ، وهذا يعني أن العناوين تفيد ثبوت الشيء .

ويتجه التشكيل الصوتي في عناوين الأصناف المعرفة للكتاب الى «حروف الحلق» وهي (الهمزة ، الألف ، الهاء ، العين ، الحاء ، والغين) ، بنسبة 55٪ بالنسبة للحرف الأول من اللفظ ، ثم تأتي «حروف الشفتين» بنسبة 17٪ بالنسبة للحرف الثاني ، وعليه ، فان الفرضية الرابعة تحققت سواء على صعيد انعكاس الواقع السياسي في العناوين ، أو التشكيل الصوتي لخارج الحروف الثلاثة الأولى منها .

رابعاً نتائج الفصل الرابع :

تبين دراسة عينة الكتاب أن نسبة المنخرطين منهم في اتحاد مهني مرتفعة ، تشكل 81٪ ، كما أن نسبة الممارسين لمهن مرتبطة بالكتابة مرتفعة أيضاً ، وتبلغ 70٪ ، ومع ذلك فإن 13٪ منهم فقط تدر عليه الكتابة مردوداً مادياً ، الى جانب غياب قانون التفرغ للكتابة .

وتشكل الكتابة لدى 43٪ منهم «هواية» بينما الكتابة كمهنة أولى لا تشكل إلا 18٪ من اهتماماتهم ، ويمارس 70 منهم الكتابة الابداعية .

ويضع الكتاب مسؤولية عدم رواج الكتاب على الناشر ثم وسائل الإعلام الوطنية وأخيراً وزارة الاعلام والثقافة ، والطباعة لدى القطاع الخاص أو العام لا تشكل موقفاً سياسياً ، ويرى 80٪ منهم أن الدولة لا تعنى بالكتاب أو الكتاب .

ويجمع القراء على عدم توفر الكتاب الذي يلبي حاجتهم بنسبة 91٪ ، سواء في الإنتاج المحلي أو المستورد .

ويهتم القارئ بالكتاب المجلد ، والكتاب المرفق برسم أو لوحة فنية ، وشكل الكتاب الحالي لا يلبي حاجتهم الفنية ، وتحتل المطالعة في المكتبة الوطنية والجامعية والمعاهد المرتبة الأولى ثم تليها مكتبات البلدية ، وتأتي المطالعة في المراكز الاجنبية في المرتبة الثالثة .

وقد تأكدت الفرضية الخامسة سواء في شطرها المتعلق بالكتاب أو القراء .

خامساً نتائج الفصل الخامس :

مكنت الباحث دراسته الـ 382 عنواناً التي وقع عليها الجرد التيبوغرافي من الوصول الى أهم سمات الكتاب المطبوع في الجزائر خلال فترة 1962 – 1980 ، وتبين من البحث وجود بعض الظواهر الملتفة للنظر مثل وجود ملحق مرفق بالكتاب يصحح الأخطاء الموجودة فيه ، أو وجود صفحات بالفرنسية في متن الكتاب أو الازدواجية اللغوية ، أو الكتابة بالخط .

أما الخصائص التيبوغرافية للكتاب المحلي فتتجسد فيما يلي :

1 – الغلاف الأول : يستعمل الألوان بنسبة 57٪ والرسوم بنسبة 24٪ .

2 – الغلاف الأخير : أبيض عاد يحمل اسم الكاتب وعنوان الكتاب باللغة الفرنسية بنسبة 16٪ .

3 – مساحة الغلاف : ان عناوين الكتب الأكثر تداولاً هي من مساحة (16×24) .

4 – المقدمة : هناك 73٪ من العناوين تحمل مقدمة أو أمراً ملفتاً للنظر .

5 – الاهداء : تقل نسبته ولا تتجاوز الـ 26٪ .

6 – عدد الصفحات : يتراوح ما بين أقل من 100 ، وأقل من 800 صفحة ، والنسب متقاربة منحصرة ما بين 21٪ و14٪ .

7 – الصور أو الرسوم أو الخرائط الداخلية : لا تشكل إلا نسبة 9٪ .

8 – العناوين الداخلية : تتجه نحو الكتابة المطبعية بينما تنخفض نسبة العناوين المكتوبة بالخط الى 30٪ .

أما بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالكتاب مثل اسم المؤلف ، عنوان الكتاب ، مكان الطباعة ، اسم الناشر وتاريخ النشر ، فانه لا يوجد قانون في الجزائر يحدد العناصر الأساسية التي يجب توفرها في الكتاب باستثناء رقم «الايداع القانوني» الذي كان معمولاً به في عهد الاستعمار الفرنسي ولا يزال ساري المفعول ، بينما بقية العناصر التي ينص عليها القانون الفرنسي غير معمول بها في الجزائر .

وعليه ، فقد تأكد الباحث من صحة الفرضية السادسة ، حيث تكرست العيوب التالية :

- عدم استقرار رقم الايداع القانوني فتارة يجيء في الأمام وأخرى في الخلف ، ويختفي بنسبة 59٪ .

- والأمر نفسه بالنسبة لكل من : الفهرست وسعر الكتاب وسنوات النشر والطبعة .

توصيات :

على ضوء الدراسة الميدانية التي قام بها البحث لمعرفة توجهات الكتاب ، الكاتب ، والقارئ ، يقدم التوصيات التالية :

أولاً : إلغاء احتكار الدولة لعمليات توزيع الكتاب أو استيراده أو تصديره ، مع اعادة النظر في القوانين المتعلقة بالتصدير .

ثانياً : ضرورة الاهتمام بالكيان المادي للكتاب ومن قوانين خاصة بالعناصر التيبوغرافية مثل رقم الايداع ، سعر الكتاب ، والطبعة ، والناشر ، سنة النشر .

ثالثاً : اعطاء حيز للكتاب الوطني في وسائل الإعلام وانشاء جوائز خاصة ، بالكتابة والكتاب والكاتب .

رابعاً : تدعيم الورق الموجه لطباعة الكتب ، واعادة النظر في المؤسسات العمومية ، وقانون حقوق التأليف .

خامساً : اعطاء الأهمية لدراسة السوق ، ومعرفة اهتمامات القراء ، والعناية بالكتاب العلمي ترجمة ونشراً .

سادساً : ان عدم استقرار الجهات الوصية على الكتاب في الجزائر (وزارة الثقافة ، وزارة التربية ، وزارة التعليم العالي) ، انعكس سلباً على الكتب التي تنتجها المؤسسات التابعة لها ، وأدى الى غياب المعلومات المتعلقة بالإنتاج ، وعدم وضوح السياسة المنتهجة في مجال الكتاب لدى هذه المؤسسات الثلاث .

(*) عنوان رسالة ماجستير تقدم بها الكاتب الى معهد علوم الإعلام والإتصال تحت إشراف الدكتور خالد السلام عبد الله .